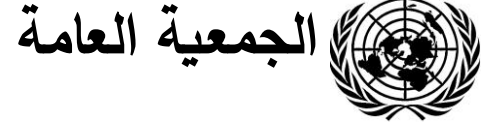


Distr.: Limited
11 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 26 من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

غينيا*: مشروع قرار

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إن تشيير إلى قراراتها 178/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 220/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 228/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 233/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 240/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 223/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 245/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 238/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 253/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 242/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 235/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإن تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وإن تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،



وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي⁽¹⁾، وخصوصاً مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما عن التغذية⁽²⁾، وإطار العمل⁽³⁾ الذي يوفر مجموعة طوعية من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء، اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽⁴⁾، وجدول أعمال القرن 21⁽⁵⁾، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21⁽⁶⁾، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽⁷⁾ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)⁽⁸⁾، وتوافق آراء مونيتري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية⁽⁹⁾، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽¹⁰⁾، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونيتري⁽¹¹⁾، وبرنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نمواً⁽¹²⁾، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024⁽¹³⁾، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽¹⁴⁾،

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(2) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(3) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(4) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) القرار د-19/2، المرفق.

(7) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(8) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(9) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونيتري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(10) القرار 1/60.

(11) القرار 239/63، المرفق.

(12) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011 (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(13) القرار 137/69، المرفق الثاني.

(14) القرار 15/69، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس⁽¹⁵⁾، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹⁶⁾ التي لم تودع بعد صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقارير الخاصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المعنونة *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية، والمحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير، وتغير المناخ والأراضي*،

وإذ ترحب بعقد قمة العمل المناخي التي دعا إلى عقدها الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تُحيط علما بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء التي قدمت خلال القمة، وإذ تُحيط علما أيضا بقمة الشباب بشأن المناخ التي عقدت في 21 أيلول/سبتمبر 2019،

وإذ ترحب أيضا بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وبوثيقته الختامية⁽¹⁷⁾، وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز شراكات فيما بين البلدان النامية تؤدي إلى إنهاء الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى تعزيز الزراعة المستدامة،

وإذ ترحب كذلك بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المعقود في نيويورك يومي 24 و 25 أيلول/سبتمبر 2019، بشأن التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وإذ تحيط علما بالتقرير العالمي للتنمية المستدامة لعام 2019،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹⁸⁾، وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية تعزيز إدماج الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية، وكذلك تعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة عمله العشرية، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحول اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجها الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

(15) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ - 21.

(16) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(17) القرار 291/73، المرفق.

(18) القرار 256/71، المرفق.

وإنّ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، المعقود في نيويورك في 26 أيلول/سبتمبر 2018، ونتائجه⁽¹⁹⁾، والاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المعقود في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2018، وبالإعلان السياسي الصادر عنه⁽²⁰⁾، وخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021 - 2025، فضلا عن القرار 2019/6 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2019 الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات⁽²¹⁾،

وإنّ تعرب عن القلق لأن وتيرة تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة ونطاق تنفيذه الحاليين من غير المرجح أن يشجعا على إحداث التغيير التحويلي اللازم، وأن الغايات المندرجة تحت هذا الهدف لن تتحقق في أجزاء كثيرة من العالم، وإنّ تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإحداث التغيير التحويلي اللازم،

وإنّ تعرب عن القلق أيضا لأن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية تُوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإنّ تكرر التأكيد على أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر، وتزايد التفاوت، وعدم الإنصاف، والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وآثار تغير المناخ والكوارث، والنزاعات، وإنّ لا يزال يساورها القلق مما قد يمثلته التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحدٍ خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإنّ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030⁽²²⁾، وإنّ تسلّم بأن الغابات توفر منتجات وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلا عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الإدارة المستدامة للغابات والأشجار خارج نطاق الغابات أمر حيوي لتنفيذ خطة عام 2030 على نحو متكامل، وبأن الغابات تحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من أخطار حدوث الفيضانات والانهيّارات الأرضية والانهيّارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث، وإنّ تشدد في هذا الصدد على دور جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في توفير الأمن الغذائي والتغذية،

وإنّ تشير أيضا إلى نتائج الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من 11 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإنّ تحيط علما بالنتائج الرئيسية التي انتهت إليها، وإنّ ترحب باعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية،

وإنّ تحيط علما مع التقدير بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي وفر فرصة لتمكين جميع الناس من أجل تحويل المنظومات الغذائية، والدفع بالتعافي من الجائحة، والعودة إلى المسار

(19) القرار 3/73.

(20) القرار 2/73.

(21) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2019/REP، C، التنزيل جيم.

(22) انظر القرار 285/71.

الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وإذ تحيط علماً أيضاً ببيان العمل الصادر عن الأمين العام،

واند ترحب بالقرار 2019/7 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2019 الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمعنون "إدماج نهج الزراعة المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية في أنشطة التخطيط المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة"⁽²³⁾، وإذ تسلم بأن الزراعة الإيكولوجية هي نهج من النهج الأخرى الكفيلة بالإسهام في توفير الغذاء على نحو مستدام للسكان المتزايدة أعدادهم،

واند تحيط علماً بتدشين برنامج المنظومات الغذائية المستدامة ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة⁽²⁴⁾، وهو مبادرة شاملة تهدف إلى الإسراع بالتحول صوب منظومات غذائية مستدامة،

واند تشجع الدول الأعضاء على تعزيز المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفقاً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019⁽²⁵⁾،

واند تشير إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي يساعد أقل البلدان نمواً على تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى تشجيع تطوير منظومات الابتكار الوطنية والإقليمية، وتطوير القدرات من أجل إقامة الشراكات على صعيد التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان الأخرى في أنحاء العالم،

واند تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية وتحسين النتائج في مجال التغذية،

واند تشير إلى إعلان الفترة 2016-2025 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي يستند إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، وإلى دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى تنفيذ برنامج عمل للفترة 2016-2025، يراعي الإسهامات المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي،

واند تشير أيضاً إلى قرارها 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي أعلنت فيه الفترة 2019-2028 عقداً للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، مما يبرز دور الزراعة الأسرية في المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

(23) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2019/REP، C، التذييل دال.

(24) A/CONF.216/5، المرفق.

(25) UNEP/EA.4/Res.1.

وإنّ تؤكد من جديد أن الزراعة ما زالت قطاعا رئيسيا أساسيا للبلدان النامية، وإنّ تلاحظ أهمية العمل من أجل إزالة جميع أشكال الحمائية،

وإنّ تقر بأهمية تشجيع الزراعة والأعمال الزراعية المستدامة، التي ستسهم في نظم الإنتاج الغذائي المستدام وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وستساعد في القضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإنّ تشدد على أن للمياه أهمية حيوية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وعلى أن مسائل المياه والطاقة والأمن الغذائي والتغذية مترابطة وعلى أن المياه لا غنى عنها للتنمية البشرية والصحة والرفاه،

وإنّ تلاحظ بقلق النتائج التي توصل إليها تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأول عن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم لعام 2019 والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإنّ تضع في اعتبارها أن القطاع الزراعي يعتمد اعتمادا شديدا على التنوع البيولوجي ومكوناته، وكذلك على وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي ترتكز على التنوع البيولوجي، وأن هذه القطاعات تؤثر أيضا في التنوع البيولوجي بطرق مباشرة وغير مباشرة عديدة، كما هو مسلم به في إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية⁽²⁶⁾،

وإنّ تؤكد من جديد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإنّ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعا هشة،

وإنّ تحيط علما مع التقدير بالمنشور المعنون حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021: تحويل المنظومات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنظمة غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنشور المعنون حالة الأغذية والزراعة 2020: التغلب على تحديات المياه في الزراعة، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

وإنّ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تفيد بأن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن في العالم ارتفع إلى 811 مليون شخص في عام 2020، أي بما يزيد على عام 2019 بـ 161 مليون شخص، وبأن التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تزداد تعقيدا إذ يمكن أن تتواجد في آن معا في البلد نفسه أو في الأسرة المعيشية نفسها أشكال متعددة من سوء التغذية، ومنها توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة،

(26) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/13/24.

وإن تلاحظ بقلق بالغ ما يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علاوة على ما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هم الأكثر تضررا منها، وإن تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً وللمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل، وإن تسلم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية قوامها الوحدة والتضامن وتجديد التعاون القائم على تعددية الأطراف،

[Placeholder for updated COVID-19 paragraph]

وإن تسلم بأن جائحة كوفيد-19، وآثارها والتدابير الاستثنائية المتخذة للتصدي لها، وجهت واحدة من أكثر الضربات تدميراً للأمن الغذائي والتغذية العالميين في الآونة الأخيرة، وإن يساورها بالغ القلق نتيجة التقييم الذي أشار إلى أن جائحة كوفيد-19 في العام 2020 أدت إلى أكبر زيادة تسجل في سنة واحدة في الجوع خلال عقود، إذ انضاف إلى أعداد الجوعى 161 مليون شخص في سنة واحدة، بالنظر إلى الشاغل المحدد الذي يمثله أثر الجائحة على الفئات الضعيفة في آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث يقدر أن سوء التغذية يؤثر على واحد من بين كل خمسة أشخاص، وإن يساورها بالغ القلق أيضاً لأن التقديرات تشير إلى أن أكثر من بليونين من صغار المنتجين والعمال الزراعيين والمزارعين الأسريين وصغار المزارعين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وكذلك النساء والأطفال، الذين يمثلون نسبة كبيرة ممن يصنفون ضمن الأشخاص الذي يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة معتدلة أو شديدة، قد يتأثرون أكثر من غيرهم، وإن تسلم بأن مئات الملايين من الأشخاص كانوا يعانون بالفعل من الجوع وسوء التغذية قبل انتشار الفيروس، وإن تشدد على أن أثر الجائحة يزيد من تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية، والاحتياجات من المساعدات الإنسانية، وإن تبرز أهمية خفض مستوى فاقد الأغذية والهدر الغذائي،

وإن تسلم أيضاً بأن التباطؤ الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاع، والجفاف، والآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواتراً وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أحرز في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

وإن لا يزال يساورها بالغ القلق من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجه مئات ملايين الناس، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية،

وإن تسلم بضرورة منع تكرار حدوث وفيات نتيجة للمجاعة في المستقبل،

وإن تعرب عن قلقها إزاء تزايد عدد البالغين الذين يعانون من السمنة في العالم، إذ بلغ معدل انتشار السمنة 13,1 في المائة في عام 2016،

وإن تعرب عن قلقها من أن عدد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمات أو ما هو أسوأ منها يناهز 155 مليون شخص، وفقاً للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2021، في البلدان المتضررة، في جملة أمور، من النزاع، وأن الأمر يتفاقم بفعل الظواهر المتصلة

بالمناخ، والعوامل البيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، مثل تقشي الجراد، والتقلبات القصوى في أسعار المواد الغذائية،

وإذ تلاحظ أن عددا متزايدا من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ، تُدمج الأمن الغذائي والتغذية في سياساتها الزراعية وخططها الاستثمارية، وأنه، نتيجة لذلك، يولى للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي وكفالة التغذية الكافية قدر أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية، من قبيل إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإعلان بيورا بشأن الأمن الغذائي، وإطار البرنامج المتعدد السنوات بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ والإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية - الحضرية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والنمو النوعي، اللذين اعتمدهما منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام 2025، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومبادرة الأمن الغذائي العربي، والمبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع تغير المناخ، واستراتيجية الزراعة الذكية مناخيا لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (2018-2030)، وكلها استراتيجيات تؤكد على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنوع الإنتاج الغذائي والأنظمة الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، وتعزيز حصول المرأة على الدخل، وتعزيز بناء القدرات في تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، وإذ تلاحظ أيضا إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي يوجد مقرها في نور سلطان،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لا سيما لأكثر الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في سبل اكتساب القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز استراتيجيات التكيف وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية وتكلفتها لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن تغير المناخ سيؤثر تأثيرا غير متناسب في الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ولا سيما النساء والأطفال، وفي سبل عيشهم، مما سيعرض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف، ومن أنه، بحلول عام 2050، قد يزداد احتمال التعرّض للجوع والتعرض لسوء التغذية لدى الأطفال بنسبة تصل إلى 20 في المائة بسبب تغير المناخ،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، وحمايتها، وإذ تكرر أيضا تأكيد أهمية القيام، في جملة أمور، بدعم تمكين النساء والشباب وصغار المزارعين في الأرياف والمزارعين الأسريين ومربي الماشية والصيادين والعاملين في قطاع الصيد ليكونوا عناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتحسين النتائج في مجال التغذية، وإذ تعترف بمساهمتهم الأساسية في الاستدامة البيئية والحفاظ على النظم الزراعية من الناحية الجينية والحفاظ على الإنتاجية في أراضٍ تكون حدية في أغلب الحالات،

وإنّ تسلّم بأن الثروة الحيوانية تساهم بنسبة 40 في المائة من القيمة العالمية للنتائج الزراعي وتندعم سبل المعيشة والأمن الغذائي لما يقرب من 1,3 بليون نسمة، وتقر في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصا للتنمية الزراعية والقضاء على الفقر وزيادة الأمن الغذائي، ويتيح فرصة التوعية بشأن المناخ،

وإنّ تقر بأن برامج وتدابير الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع،

وإنّ تلاحظ أهمية المبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبقول، واليوم العالمي لسمك التونة، ويوم فن الطبخ المستدام، واليوم العالمي للنحل، واليوم العالمي لسلامة الأغذية، ويوم التربة العالمي، والسنة الدولية للإبليات، والسنة الدولية للصحة النباتية، والسنة الدولية للفواكه والخضروات، واليوم الدولي للشاي، واليوم الدولي للتوعية بالفقار والمُهدّر من الأغذية، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) الذي يهدف إلى زيادة الوعي العام بالزراعة والأمن الغذائي والفوائد الغذائية ذات الصلة، وفقا لقراري الجمعية العامة 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،

وإنّ تسلّم بضرورة زيادة الاستثمارات والشراقات العامة والخاصة المسؤولة في قطاع الزراعة، لأغراض منها إيجاد حلول شاملة للجوع وسوء التغذية ومكافحتها والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

وإنّ تشير إلى إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وإلى مبادئه التوجيهية⁽²⁷⁾، وإنّ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب لمخاطر الكوارث ومنعها والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفاءة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

وإنّ تلاحظ أن تقديرات أولية في عام 2011 أفادت بأن ثلث الغذاء المنتج سنويا في العالم للاستهلاك البشري، أي ما يعادل نحو 1,3 بليون طن، يُفقد أو يُهدر، في حين يقدر أن ما يصل إلى 811 مليون شخص يعانون من الجوع في العالم وحوالي 149,2 مليون طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من توقف النمو في عام 2020،

وإنّ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإنّ تسلّم بأن بلوغ الهدف 2 والغايات المترابطة لأهداف أخرى سيكون عاملا حاسما في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإنّ تكرر التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإنّ تعيد تأكيد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإنّ تجدد التزامها ببذل قصاراها لكي تشمل جهودها الأشد تخلفا عن الركب في المقام الأول،

(27) القرار 283/69، المرفق الثاني.

- 1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام⁽²⁸⁾؛
- 2 - **تحث** الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على تشجيع الأخذ بإجراءات جماعية من أجل التصدي لآثار جائحة كوفيد-19 على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁹⁾، بسبل منها:
 - (أ) العمل مع مختلف القطاعات ومع أصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء؛
 - (ب) تعزيز الحماية الاجتماعية باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق المنظومات الغذائية المستدامة؛
 - (ج) تعزيز نهج متكاملة ومتوازنة وشاملة لتحقيق المنظومات الغذائية المستدامة؛
 - (د) إقامة نظام تجاري زراعي عالمي قائم على القواعد ومنفتح وشفاف وقابل للتنبؤ وشامل وغير تمييزي ومنصف والحفاظ على سير عمل سلاسل الإمداد من أجل تعزيز قدرة منظومات الأغذية الزراعية على الصمود وضمان الاستفادة باستمرار من أنظمة غذائية متنوعة وصحية، وتحسين الإدارة الدولية للأغذية والزراعة؛
 - (هـ) تعزيز نظم المعلومات والتأهب المبكر والعمل، بواسطة مجموعة من الأدوات وأصحاب المصلحة المعنيين والحلول المراعية للسياقات المتنوعة؛
 - (و) بناء شراكة أوثق بين الحكومات والجهات المحلية المعنية صاحبة المصلحة، لا سيما صغار الملاك والمزارعين الأسريين، والنساء، والشباب، والمستهلكين، والقطاع الخاص، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية على نطاق المنظومات الغذائية؛
 - (ز) تقوية التعاون والتضامن الدوليين لتعزيز النظم الصحية والمنظومات الغذائية، والتغطية الصحية الشاملة، والتوزيع العادل للقاحات؛
 - (ح) تمويل التعافي من خلال النفقات العامة التي تسترشد بالاستعراضات في قطاع الأغذية الزراعية، وتعزيز الأسواق المالية الريفية، بما في ذلك إتاحة فرص وصول المرأة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ومعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون؛
 - (ط) التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك المعارف التقليدية، لجعل الممارسات المستدامة في متناول كل واحد، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة، وصغار الملاك، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ والاستفادة من دور الذكاء الاصطناعي في دعم الزراعة المستدامة والزراعة الذكية التي يمكن أن تساعد في تحسين جودة الحصاد ودقته بشكل عام؛
 - (ي) دعم المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، بالوسائل التقنية والمساعدة التي تمكنهم من إنتاج محاصيلهم بطريقة مستدامة من أجل حماية البيئة، وتوليد الدخل، وتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفقر في المناطق الريفية؛

(28) A/76/216.

(29) القرار 1/70.

- 3 - **تشدد** على أهمية مواصلة النظر في مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وتشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة عند تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وخاصة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛
- 4 - **تؤكد** أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتغذية تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام؛
- 5 - **تؤكد أيضاً** ضرورة تعجيل وتكثيف الإجراءات، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز قدرة المنظومات الغذائية وسبل معيشة الناس على الصمود وعلى التكيف في مواجهة تقلبات المناخ والظواهر المناخية القسوى، في سبيل إيجاد عالم خال من الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030؛
- 6 - **تعرب عن القلق** من أن العالم لا يمضي حالياً في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، وأن الموارد الطبيعية الشحيحة التي تدار إدارة غير مستدامة، إلى جانب عدم ضمان وتكافؤ حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، تؤثر تأثيراً شديداً على أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة في المناطق الريفية، وأن الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف المستمر والمتكرر، والفيضانات، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتدهور الأراضي، والتحات الساحلي، وتحمض المحيطات، وانكماش الكتل الجليدية الجبلية، وارتفاع مستوى سطح البحار، والتصحر، وكذلك حالات النزاع وما بعد النزاع، تشكل تحديات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي في أماكن كثيرة، مما يحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن البلدان التي تمر بأزمات ممتدة معرضة لخطر التخلف عن الركب؛
- 7 - **تشدد** على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة على جميع المستويات لاستعادة الزخم وتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بالتصدي بشكل شامل لأسبابهما وعواقبهما، ولتعزيز تحسين التغذية والزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المستدامة؛
- 8 - **تكرر التأكيد** على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن تحسين الأمن الغذائي والتغذية يشكل تحدياً عالمياً ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتوَلَّى زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛
- 9 - **تشدد** على ضرورة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والمسنون والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بسبل منها تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل التصدي للأثر السلبي لحالات التباطؤ والركود الاقتصادي على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية؛

10 - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج ويقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها؛

11 - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تراعي تماما، لدى وضع سياساتها الوطنية، إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، الذي يوفر مجموعة طوعية من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛

12 - **تحث** على زيادة الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتلاحظ، في هذا الصدد، حركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري لتقليص المستوى المتزايد للجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، وعلى وجه الخصوص لدى الأطفال، ولا سيما الأطفال دون سن الثانية، والنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والشباب؛

13 - **تشدد** على ضرورة التصدي لتوقف نمو الأطفال، الذي لا يزال معدله مرتفعا بشكل غير مقبول، حيث كان نحو 149,2 مليون طفل دون سن الخامسة، أي ما يزيد على 22 في المائة من هؤلاء الأطفال، يعانون من توقف النمو في عام 2020؛

14 - **تشدد** على الغايات العالمية الست للتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية من أجل التصدي لسوء التغذية في العالم وإطار الرصد المتصل بها؛

15 - **تحيط علما** بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقّعه أكثر من 100 من البلدان والشركات ومنظمات المجتمع المدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار 20 مليون طفل بحلول عام 2020، وبالاتزامات المالية المعلنة دعما لهذا الهدف، وكذلك بمؤتمر القمة الثالث المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي عقد في ميلانو، إيطاليا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017؛ وتتطلع إلى مؤتمر القمة المقبل للتغذية من أجل النمو، المقرر عقده في طوكيو في عام 2021؛

16 - **تؤكد** ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، وتلاحظ في الوقت نفسه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضا، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون في النظم الملائمة لإدارة المعارف والاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين النتائج في مجال التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

17 - **تسلم** بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ وزيادة استدامة هذا الإنتاج في سياق ارتفاع الطلب على المحاصيل، مع مراعاة أهمية ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، ويتعرض نظم الإنتاج الغذائي بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الإيكولوجية والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف

والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، وإنشاء واجهات بينية تربط بين العلماء وصناع القرار ومنظمي المشاريع وممولي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز هذه الواجهات، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة من يعيشون أوضاعاً هشة والمنظومات الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضاً أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

18 - **تشدد** على الحاجة الملحة إلى زيادة القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وتحت كذلك الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في عمليات تخطيط التكيف وتنفيذ إجراءات التخفيف؛

19 - **تدعو** إلى تعزيز النظم الزراعية والمنظومات الغذائية من أجل تحسين التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها، بما في ذلك من خلال خدمات النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، وتدعو أيضاً إلى إدماج الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والأمن الغذائي والتغذية في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

20 - **تسلم** بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم منظومات غذائية مستدامة وبالإسهام الإيجابي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين نوعيتها باعتبارها وسيلة لإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وتشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص؛

21 - **تعيد تأكيد** ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة مستدامة، بما يشمل المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والمواشي وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتمكن من القضاء على الجوع وتساعد على درء سوء التغذية وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي، وتؤكد أهمية تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في القطاع الزراعي، وتحيط علماً بأهمية نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً ومنهج تعميم التنوع البيولوجي الذي تروج له منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

22 - **تعرب عن قلقها** إزاء مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك في قطاع الزراعة، وتشجع في هذا الصدد على تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025، التي تدعم قطاعي الأغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات⁽³⁰⁾ التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقاً، من أجل النقل إلى أدنى حد من أثر مقاومة مضادات الميكروبات؛

(30) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق 3.

23 - **تسلم** بأن للمنظومات الغذائية المستدامة دوراً أساسياً في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتحويل المنظومات الغذائية بحيث تتاح للجميع الأنظمة الغذائية الغنية بالمغذيات، بما فيها الأنظمة الغذائية الصحية التقليدية، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

24 - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الأصول والمدخلات والخدمات، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لتمكين النساء والفتيات، ولا سيما النساء الريفيات، لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وعمل لائق، وضمان صحتهم ورفاههم وسلامتهم الشخصية واستقائتهم بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية وإمكانية حصولهن على قروض ميسورة منخفضة التكلفة وطويلة الأجل ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع مراعاة أن انتشار انعدام الأمن الغذائي يعرض صحة وحياة النساء والأطفال إلى المخاطر؛

25 - **تسلم** بالدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الأرياف، وتؤكد في هذا الصدد أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية، وكذا الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في الأراضي، وبخاصة النساء، وحمايتهن؛

26 - **تعيد تأكيد** الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانات الحصول على الأغذية المأمونة والكافية والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أطلق في 4 تموز/يوليه 2017؛

27 - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، **وتنوه** بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

28 - **تظل تشعر ببالغ القلق** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متنسقة وفعالة؛

29 - **تسلم** بأهمية دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين والمزارعين الأسريين ومربي الماشية وصغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور، وكذلك بأهمية دور التكنولوجيات الجديدة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه على نحو مستدام وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

30 - **تشدد** على أهمية تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعارف والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، وتشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصدة الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين لزيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية؛

31 - **تشدد** على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومن يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها النهوض بالمحاصيل المحلية، وضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

32 - **تلاحظ** الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة فاقد الأغذية والهدر الغذائي في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وذلك بسبل منها التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

33 - **تدرك** أن من المتوقع أن يتضاعف تقريباً عدد السكان الحضريين في العالم بحلول عام 2050، مما يجعل التحضر أحد المحركات الرئيسية للتحويل في القرن الحادي والعشرين، ويؤكد الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر عن طريق تعزيز إدماج احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لسكان المناطق الحضرية، ولا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، وإنهاء الجوع وسوء التغذية، وتعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة عبر المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتسويقها للمستهلكين بطرق ملائمة وميسورة التكلفة، والحد من ضياع الأغذية ومنع هدرها وإعادة استخدام النفايات الغذائية، وتعزيز تنسيق سياسات الغذاء مع سياسات الطاقة والمياه والصحة والنقل والنفايات وسواها من السياسات في المناطق الحضرية في سبيل زيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى؛

34 - **تعيد تأكيد** ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ثنائي المسار إزاء الأمن الغذائي والتغذية، يتألف من إجراءات للقيام فوراً بالتصدي للجوع ومعالجة النقص في المغذيات الدقيقة بين الفئات الأكثر ضعفاً، إلى جانب تنمية الزراعة المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل، والأمن الغذائي والتغذية، وبرامج التنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع وجميع أشكال سوء التغذية والفقر، وذلك بسبل منها

تنشيط المناطق الريفية لفائدة الشباب والشبان عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق للجميع، ومن خلال نظم التثقيف الزراعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب وتوسيع نطاق البحث والتطوير وتعزيز دور الشباب عن طريق التعليم ومباشرة الأعمال الحرة وفرص الوصول إلى الأسواق والخدمات والتمويل المشترك وبناء القدرات ومنظمات الشباب في المناطق الريفية، وبالإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

35 - **تعيد أيضا تأكيد** الحاجة إلى التشجيع على التوسع بقدر كبير في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وفي تمويل هذه البحوث من جميع المصادر، وإلى تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا، وإلى تعزيز التنمية وبناء القدرة على الصمود بما يساعد في تحسين عملية التعافي عقب الأزمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به اتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية بعد إصلاحه، لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية؛

36 - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية وأن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، لا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

37 - **تنوه** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة التي أعلنت بالفعل التزاماتها إزاء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم الدعم الفعال لتنفيذ العقد، بما في ذلك عن طريق إعلان الالتزامات وإنشاء شبكات العمل؛

38 - **تنوه أيضا** بانطلاق عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل للقرار 239/72، وتحيط علما مع التقدير بخطة العمل العالمية للعقد، التي تدعم وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية، بما في ذلك الخطط الوطنية، حسب الاقتضاء، استنادا إلى الإدارة الشاملة والفعالة والبيانات الآنية وذات الصلة جغرافيا، بحلول عام 2024؛

39 - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولايتها كل منها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون بين هذه المنظمات ومع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

40 - **تنوّه** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز موثوقية وتوقيت هذه النظم على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة صدمات الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

41 - **تعيد تأكيد** الدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل للجميع باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا تلنقي فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة للعمل سويا من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وتشجع البلدان على المشاركة الكاملة في العملية الجارية التي تقوم بها لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية لدعم التحول نحو المنظومات الغذائية المستدامة التي تسهم في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية؛

42 - **تعيد أيضا تأكيد** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

43 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين البند المعنون "التممية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".